الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الرابعة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الاثنين
٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد ميليندیس (السلفادور)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

البند ٩٩ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المحتويات/..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.4/47/SR.4
23 November 1992
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

المحتويات (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

البند ١٠٥ من جدول الأعمال : تخطيط البرامج

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

طلبات الاستماع

١ - الرئيس : أبلغ بأن اللجنة تلقت طلب استماع يتعلق بجزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/47/8) . وأضاف أنه إذا لم يسمع أي اعتراضات فإنه سيفترض أن اللجنة ترغب في الموافقة على الطلب .

٢ - وقد تقرر ذلك .

٣ - الرئيس : أبلغ اللجنة بتلقي رسالة تتضمن طلب جلسة استماع تتعلق بكاليدونيا الجديدة ، وذلك في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال . وقال إنه إذا لم يسمع أي اعتراضات فإنه سيعتبر أن اللجنة تقرر تعميم الرسالة باعتبارها من وثائق اللجنة (A/C.4/47/7/Add.1) .

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/23 ، الأجزاء ثانيا الى سابعا ، A/C.4/47/2 و Add.1-3 ، A/C.4/47/3-8 ، A/C.4/47/L.2)

٤ - وقد تقرر ذلك .

مسألة الصحراء الغربية

٥ - الرئيس : يسترعي الانتباه الى مشروع القرار الذي قدم بشأن هذه المسألة (A/C.4/47/L.2) .

الاستماع الى مقدمي طلبات الاستماع

٦ - بدعوة من الرئيس ، اتخذت السيدة دانييل سميث (مشروع نشر الوعي المتعلق بالصحراء الغربية) مكانها في منصة مقدمي طلبات الاستماع .

٧ - السيدة سميث (مشروع نشر الوعي المتعلق بالصحراء الغربية) : قالت إن الأمم المتحدة ، التي ترعى منذ ثلاثين عاما عملية إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ، هي المؤسسة الوحيدة القادرة على إحلال سلام عادل ودائم في هذه المنطقة . إن الغزو المغربي الذي حصل في عام ١٩٧٥ ، على نحو ما حصل بالنسبة للغزو العراقي للكويت ، يشكل انتهاكا للقانون الدولي .

٨ - وأضافت أن القصف الجوي الذي قام به الجيش المغربي أجبر الصحراويين على البحث عن ملجأ في الجزائر حيث يبلغ عددهم في الوقت الحاضر ١٦٥ ٠٠٠ نسمة ، وإن جيلا كاملا من الصحراويين قد نشـأ

(السيدة سميث)

في ظل هذه الأوضاع غير الطبيعية ، كما أن كثيرين منهم قد فقدوا والديهم أو أجبروا على الانفصال عن أسرهم . وفي ظل الاحتلال المغربي يعيش الصحراويون في حالة حصار دائم ، وخوف ، في كثير من الأحيان ، من التعرض للسجن وللتعذيب بل وحتى للقتل . وقد أكدت منظمة العفو الدولية اختفاء ٨٠٠ صحراوي منذ عام ١٩٧٥ . وأضافت أن السلطات المغربية تلجأ الى سياسة (المغربة) وتعمل على إزالة أي أثر للهوية الثقافية الصحراوية .

٩ - أشارت المتحدثة الى الخطوط الرئيسية لخطة السلم التي وضعتها الأمم المتحدة للصحراء الغربية والتي نالت قبول الطرفين . وقالت إذا كان الصحراويون الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في الجزائر قد أعربوا في تموز/يوليه ١٩٩١ عن تفاؤلهم التام وثقتهم بقدرة الأمم المتحدة على اقامة السلم وتنظيم استفتاء عادل ومنصف ، ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بدأت غالبية هؤلاء تشك في المستقبل وتتساءل عن أسباب عدم تمكن الأمم المتحدة من إرغام المغرب على تطبيق خطة السلم .

١٠ - وأوضحت أنه يبدو أن الحكومة المغربية لم تكن عازمة منذ البداية وبأي شكل من الأشكال على المساعدة في انجاح الخطة . فقد شنت منذ آب/اغسطس ١٩٩١ هجوما على مناطق تشرف عليها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو) ودمرت العديد من المباني والهياكل الأساسية المشيدة خصيصا لاستقبال المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة . ووصفت السيدة سميث الظروف الصعبة التي يعمل فيها المراقبون العسكريون الذين ينقصهم كل شيء فضلا عما تتعرض له حياتهم من تهديد على نحو ما أكدته لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة ، حيث تبين من التحقيق الذي أجرته هذه اللجنة أيضا أن السلطات المغربية تحد من حرية حركة المراقبين وأنها رفضت اعطاءهم المعلومات المتعلقة بالقوات المغربية وبصفة خاصة عددها وأماكن حقول الألغام .

١١ - وأضافت قائلة إن المغرب قد انتهكت وقف اطلاق النار ١٧٨ مرة مقابل ٨ مرات بالنسبة لجبهة البوليساريو . وعن طريق المناورات شتى التي تلجأ اليها لنقل السكان ، فإن المغرب تنتهك خطة التسوية وتشكك في صلاحية الأمم المتحدة رغم التعهدات التي ارتبطت بها في وقت سابق . وذكرت السيدة سميث أن الأمين العام السابق قد فاجأ الجميع بخطة لم يتشاور بشأنها مع جبهة البوليساريو ، اقترح فيها اعتماد ستة معايير جديدة لتحديد هوية الناخبين مما ترك الانطباع بأنه قد انصاع لمتطلبات المغرب . بيد أن من دواعي السرور أن مجلس الأمن رفض المعايير الجديدة وأناط بالأمين العام الجديد مهمة إعادة النظر في هذه المسألة ، ولكن من المؤسف أن تعود الأمم المتحدة الآن الى موضوع تم حله فعلا في خطة التسوية الأولية .

(السيدة سميث)

١٢ - وقالت إن السلطات المغربية قد أدخلت الصحراء الغربية في عمليات الاستفتاء والانتخابات التي تم تنظيمها في المغرب . وهي تلجأ الى وسائل العنف لقمع المظاهرات السلمية التي يقوم بها الصحراويون الذين يطالبون بتطبيق خطة السلم . وطلبت السيدة سميث من الأمين العام بإلحاح أن يتولى إجراء تحقيق في الحوادث الكثيرة التي اعتقل فيها المتظاهرون الصحراويون أو اختفى قسم منهم .

١٣ - وأشارت الى أن الخطة الأولية للتسوية التي وافق عليها الطرفان تتيح فرصة وحيدة من نوعها لحل مشكلة الصحراء الغربيـــة . إن جبهـــة البوليساريو قد تعهدت بالعمل على ضمان نجاح هذه الخطة ؛ ولكن ، من المؤسف ، أن تصلب المغرب عرض عملية السلم الى خطر الانحراف عن مسارها . وقالت ، في ختام بيانها إن الأمم المتحدة تخاطر بموثوقيتها في هذا المشروع ولذلك يتعين عليها البحث في جميع الخيارات السياسية الهادفـــة الى إرغـــام المغـــرب على تطبيق الخطة تطبيقا كاملا والى فرض جزاءات لدى الاقتضاء .

١٤ - انسحبت السيدة سميث .

١٥ - وبدعوة من الرئيس ، اتخذت السيدة تيريزا ك. سميث دي شريف (الصندوق الصحراوي) مكانها في منصة مقدمي طلبات الاستماع .

١٦ - السيدة سميث دي شريف (الصندوق الصحراوي) قالت إن الأمل كان كبيرا ، في عام ١٩٩١ بإجراء استفتاء فـــي الصحراء الغربية ، ولكن بعد سنة واحدة من رحلات مكوكية دبلوماسية ومحادثات غير مباشرة ، فإن الأمل في إحلال السلم في الصحراء الغربية يتعرض الى خطر الزوال . وأعلنت إنه إذا أخفقت الأمم المتحدة في موضوع الصحراء الغربية ، فإن استئناف الحرب ، أمر محتمل وستشهد المنطقة حالة من الاضطراب ، وستؤدي الى إضعاف قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بالمهام الأخرى المتعلقة بحفظ السلم أو الاضطلاع بعمليات جديدة .

١٧ - ولذلك ينبغي للعالم أن يثبت الصحراويين التصميم ذاته الذي أبداه في مواجهة العدوان العراقي على الكويت . فإن احتلال المغرب للصحراء الغربية يعتبر انتهاكا لمبادئ هامة في القانون الدولي لا ينبغي انتهاكها لمجرد أن الصحراويين ليسوا أغنياء أو لأنهم لا يملكون ثروات نفطية . ورغن أن الصحراويين ليسوا كثيري العدد ، فإنهم ليسوا أقل من غيرهم حظا في التمتع بحق اختيار مصيرهم بحرية تامة .

(السيدة سميث دي شريف)

١٨ - وقالت إنه عندما أنشئت بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، انطلق مجلس الأمن من مبدأ موافقة الطرفين على خطة الأمم المتحدة باستخدام التعداد السكاني الذي أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ أساسا لوضع القائمة الانتخابية . بيد أن المغرب قد رفضت قبول القائمة التي وضعت على أساس هذه الخطة ، حتى قبل دخول وقف اطلاق النار في حيز التنفيذ ، واشترطت زيادة القائمة الانتخابية بنسبة ١٦٨,٥ في المائة ، مما يؤدي الى وقف آلية تعداد الناخبين . وبذلك يبدو أن معايير التمتع بحق الانتخاب التي قدمها الأمين العام السابق مصممة لغرض تخصيص حصة الأسد للطرف المغربي ، انطلاقا من منطق مناف للعقل تماما . ونظر الى أنه ، منذ سنة كاملة لم يتم إحراز أي تقدم فيما يتعلق بتوسيع المعايير والى أن فرص التقدم أضحت مجرد فرص احتمالية ، وأن التعداد الأسباني كان مقبولا من الطرفين بالرغم من انطوائه على خط هامشي طفيف فهو يمثل في الواقع تسوية أكثر مقبولة لتمتعه بمزية كونه من إعداد اسبانيا التي ليست لها مصلحة في النزاع الراهن . وعلى هذا ينبغي أن يقف مجلس الأمن في وجه أية مبادرة تستهدف تحديد نتائج الاستفتاء سلفا .

١٩ - وأشارت الى أنه توجد ثمة مسائل ما تنال من مصداقية مسؤولية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وتبعث على الشك في قدرتها على تحقيق النجاح . فليس من المؤكد أنه توجد ثمة أسباب مقصودة لعرقلة آلية اجراء الصلات اللازمة ، ولكن ، بالاستناد الى الشكوى التي قدمها مراقبون عسكريون فيما يتعلق بفقدان الاتصالات مع نيويورك وفيما يخص مشكلة الانتهاكات المزعومة سيان ما ثبت وجوده منها أو ما لم يثبت ، تساءلت السيدة سميث لماذا توفد الأمم المتحدة مراقبين عسكريين إذا كانت لا تستطيع الاعتماد عليهم للتحقق من حدوث انتهاكات . وقالت إنه يبدو بالاضافة الى ذلك حدوث مخالفات في موضوع النفقات الخاصة ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، ولاسيما ما لوحظ من وجود فرق في المبلغ المدفوع الى المراقبين المرابطين في مراكز تقع خلف الخطوط المغربية (٧٠ دولارا) أو الموجودين في القطاع الذي تشرف عليه جبهة البوليساريو (٦٥ دولارا) . ومما يدعو الى توجيه اللوم أيضا أن سوق عملية تأمين توريدات البعثة المجزية بصورة بالغة قد نسبت الى أحد الأطراف في النزاع .

٢٠ - وأعلنت أن القلق يساور هيئة الصندوق الصحراوي بسبب انتهاكات حقوق الصحراويين ليس فقط من جانب المغرب التي يتابع انتهاج سياستها القائمة على الاعتقالات التعسفية واحتجاز المدنيين الصحراويين - الذين يختفي عدد كبير منهم - بل كذلك بسبب الانتهاكات التي ترتكبها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية برفضها قبول طالبي اللجوء خلافا لقواعد القانون الدولي السارية في هذا الموضوع .

(السيدة سميث دي شريف)

٢١ - ومن ناحية أخرى ، تعمد المغرب الى نقل جزء من سكانها الى أراضي الصحراء الغربية انتهاكا صارخا منها لاتفاقية جنيف وللفقرتين ٧٢ و ٧٣ من خطة السلم . ونظرا الى أن الأمم المتحدة قد وقفت في وجه محاولة من هذا النوع في كمبوديا ، تتساءل السيدة سميث دى شريف لماذا لا يسري ذلك على الحالة في الصحراء أيضا .

٢٢ - وأعلنت في ختام بيانها أن الأمم المتحدة مجبرة على الاجابة على الأسئلة الجوهرية التي تطرحها الحالة الراهنة في الصحراء الغربية ، إن لم لأي غرض سوى لضمان مصلحة الأطفال الصحراويين الأبرياء .

٢٣ - انسحبت السيدة سميث دي شريف .

٢٤ - وبدعوة من الرئيس ، اتخذ السيد ياراك شوبرا (جامعة براون) مكانه في منصة مقدمي طلبات الاستماع .

٢٥ - السيد شوبرا (جامعة براون) : قال إنه يلاحظ للمرة الأولى منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة ، ان أعضاء المنظمة ، الذين تقع على كاهلهم المسؤولية الأولى لحفظ السلم والأمن ، وجدوا أنه حان الوقت لإمكانية وضرورة تغلب القوة على الحكمة . وهذا يعني أننا نشهد بزوغ فجر عالم جديد تدركه جامعة براون وتضعه في اعتبارها في إطار البحوث التي تجريها من أجل صياغة مفهوم جديد لعمليات قوة حفظ السلم التابعة للأمم المتحدة والمهام الأخرى التي تضطلع بها المنظمة .

٢٦ - وقال إن التغييرات العسكرية تأتي غالبا متأخرة كثيرا بالنسبة للتغييرات السياسية . وقد خصت اتفاقات لم يسبق لها مثيل المنظمة بمهام أكثر تعقيدا منها في أي وقت مضى ، ولكن لسوء الطالع لا تتوفر للمنظمة الوسائل الضرورية للوفاء بمهمتها الأمر الذي يهدد بخطر وقوع الكارثة . وهذا الخطر ماثل ، بالفعل ، في الصحراء الغربية .

٢٧ - وأشار الى أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تشكل بحد ذاتها تجربة تاريخية ، لأن هذه هي المرة الأولى التي تشهد فيها الدول الأعضاء الخمسة الدائمة في مجلس الأمن ممثلة في عملية ميدانية . فلا فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا ، ولا سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا ، حظيا بالتمتع بالسلطات المطلقة التي حظيت بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية فيما يتصل بحفظ النظام العام . ورغم أن تجربة بعثة الأمم المتحدة

(السيد شوبرا)

للاستفتاء في الصحراء الغربية ذات أهمية كبيرة ، فلا ينظر اليها بأنها على مثل هذه الدرجة من الأهمية كما أن مجلس الأمن بذاته يعتبر هذه البعثة تجربة سيئة ووزارة الدفاع الأمريكية تجد فيها مبررات تسوغ لها عدم استخدام قوات أمريكية في العمليات التي تشرف عليها الأمم المتحدة . ويشعر المراقبون العسكريون الميدانيون بأنهم يشتركون في عملية منسية لا يوفر لها المقر الرئيسي الدعم السياسي اللازم . وإن هؤلاء المراقبين ، الذين هم بمثابة رهائن حقيقيين ، لا يتمتعون بحرية الانتقال ويعملون تحت مراقبة قوى الأمن المغربية . ولا يحق للسكان الاتصال ببعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ، وقال السيد شوبرا ، هنا ، بأنه هو نفسه قد اعتقل مرتين أثناء محاولته الاجتماع بممثلين عن الأمم المتحدة .

٢٨ - وأعلن ان هذه الحالة تؤثر على موثوقية منظمة الأمم المتحدة التي أضحت تعتبر بمثابة عدو للمغرب ، بينما بدأت جبهة البوليساريو تشك في قدرة هذه المنظمة على الوفاء بولايتها . وهكذا انتصر التشاؤم على التفاؤل ، مما أدى الى تزايد المخاوف من نشوب نزاع جديد .

٢٩ - وتحاول السلطات المغربية وضع هوية جديدة للاقليم عن طريق تنفيذ عمليات ترحيل الزامي للسكان الذين يوفر لهم الغذاء والمسكن بصورة مجانية في الصحراء الغربية ولكن ليس لهم الحق في مغادرة بلدهم وقد أوضح التاريخ أن مثل هذا الطراز من العمليات قد أدى بصفة دائمة الى تجاوزات خطيرة وإبعادات جماعية وإعادة توطين قسرية ، كما أسفر عن أسوء الحالات ، مثل التصفية الإثنية والإبادة الجماعية .

٣٠ - وبدلا من الاعتماد على الجانب القانوني لهذه المشكلة ، تم اللجوء عن طريق الحيل السياسية الى إحالة قضايا تدخل في صميم إطار القانون للنظر فيها في مفاوضات دبلوماسية ، إذ من المتفق عليه عموما أن مفهوم حق تقرير المصير هو حق قانوني وليس مجرد مبدأ سياسي .

٣١ - وتناول المتحدث الموضوع المتعلق بمفهوم قانون الشعوب في تقرير مصيرها فقال إنه يرى فيما يتعلق بالصحراء الغربية إن كلمة (شعب) تتصل بسكان المنطقة التي سبق أن حددها الاحتلال الاستعماري الاسباني ، وإن قائمة هؤلاء السكان مثبتة في إحصاء عام ١٩٧٤ الذي أجرته السلطات الاسبانية ، ولا يحق لأي طرف من الأطراف أن يطلب إضافة ٠٠٠ ١٢٠ من اسم على هذه القائمة بزعم أن هؤلاء هم صحراويون من الناحية الإثنية . وسرد السيد شوبرا عددا معينا من الوثائق التي تعتبر أساسا قانونيا لتسوية مسألة الصحراء الغربية ، والتي لا تقتصر على الزام الطرفين فحسب ، بل تلزم الأمم المتحدة كذلك .

(السيد شوبرا)

٣٢ - وقال في ختام بيانه أنه نظرا الى أن موضوعي ناميبيا والصحراء الغربية قد ذكرا لاثبات مبدأ حق تقرير المصير الذي تتناوله جميع الكتب المتعلقة بالقانون الدولي ، فسيكون مأساة من مآسي الزمن وسخرية من التاريخ العمل على تقويض موثوقية هذا المبدأ من مبادئ القانون عن طريق عدم احترامه في إحدى هاتين الحالتين ، وحين لا نشهد في نهاية عملية القضاء على الاستعمار في القارة ، آخر مستعمرة افريقية تنال استقلالها .

٣٣ - بدعوة من الرئيس ، اتخذ السيد بخاري أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) مكانه في منصة مقدمي طلبات الاستماع .

٣٤ - السيد أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب - جبهة البوليساريو) : أشار إلى قراري مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) وقال إن الأساس الوحيد لاستفتاء تقرير المصير هو التعداد السكاني لعام ١٩٧٤ . ومن المعلوم أن هناك طرفا من خطأ يتوقع حدوثه ولكن بدلا من الأخذ بطرف من خطأ تتراوح نسبته بين ١ إلى ٥ في المائة ، تحدث المغرب عن خطأ بنسبة ٢٥) في المائة وتأتي بقائمة من الرعايا المغاربة يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٧٠ نسمة بقصد إدخالهم ضمن القائمة الانتخابية .

٣٥ - وفضلا عن ذلك ، اتخذت المغرب مجموعة من التدابير لتقويض خطة التسوية تتمثل : في ارتكاب ١٧٠ حادثة انتهاك لوقف إطلاق النار ، وتكثيف القمع ضد السكان المدنيين الصحراويين رغم وجود ممثلي الأمم المتحدة ، وتنظيم انتخابات اعتبرت فيها الصحراء الغربية جزءا متكاملا من المملكة المغربية وما إلى ذلك . وإن مثل هذه التدابير ، على نحو ما شهدت به ردود أفعال الصحافة الدولية ، ومجلس الشيوخ الأمريكي والبرلمان الأوروبي ، تثير القلق وعدم الاطمئنان .

٣٦ - والأسوأ من ذلك ، أن الأمين العام السابق قد أدخل في تقريره المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، تحقيقا لرغبة المغرب وبدون علم الطرف الصحراوي ، مجموعة من المبادئ المخالفة للشرط الرئيسي لخطة التسوية ، وهذا إجراء يعتبر في آن واحد مروعا وغير مقبول . فقد تولى الممثل الخاص للأمين العام الاضطلاع بمهمة وساطة ترمي إلى تقريب وجهات نظر الطرفين ، بيد أنه لم يستطع بعد مرور خمسة شهور على مفاوضات غير مباشرة إلا أن يشاهد وجود اختلافات عميقة في الآراء المتعلقة بمبادئ ليست لها أية صلة بتعداد عام ١٩٧٤ ، وبصفة خاصة ، عدم وجود تحقيق نزيه ومستقل بصدد طلبات قدمها رعايا مغربيون كان أجدادهم قد ولدوا ، ربما في بداية هذا القرن ، في الصحراء الغربية واقاموا خلال فترة تتراوح بين ٦ إلى ١٢ سنة في الأراضي الصحراوية بين السنوات ١٨٨٤ و ١٩٧٤ .

(السيد أحمد)

٣٧ - وفي معرض تأكيده على مسؤولية المغرب التي تصر على إجراء استفتاء مزور سلفا وجه السيد أحمد ، نداء إلى المجتمع الدولي للعمل على ضمان نجاح العملية الملتزم بها لأن الإخفاق في ذلك لا يمكن أن يؤدي إلا إلى تقويض موثوقية الأمم المتحدة تقويضا خطيرا . كما ناشد القادة المغربيين عدم تفويت هذه الفرصة التاريخية المعروضة حاليا للمساعدة في إقرار السلم والديمقراطية والتنمية في المنطقة .

٣٨ - انسحب السيد أحمد .

مسألة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة

الاستماع إلى مقدمي طلبات الاستماع

٣٩ - بدعوة من الرئيس اتخذت السيدة جوديت بورن (الائتلاف لإنقاذ خليج لونغ) مكانها إلى منصة مقدمي طلبات الاستماع .

٤٠ - السيدة بورن (جمعية الائتلاف لإنقاذ خليج لونغ بيي المحدودة) : بدأت كلمتها بالإشارة إلى أصل الخلاف القائم بين حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة والجمعية الدانمركية "شركة جزر الهند الغربية المحدودة" ، فأوضحت أن محاكم الدولة المشرفة على الادارة أصدرت قرارا لصالح الجمعية الدانمركية التابعة لشركة جزر الهند الغربية دون أن تضع في اعتبارها مركز الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ، الذي تتسم به جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة . وبذلك أصبح بإمكان الجمعية الدانمركية لشركة جزر الهند الغربية أن تدير منطقة ميناء شارلتوت أمالي ، عاصمة سانت توماس ، وممارسة حق التملك على الأراضي التي اكتسبتها حتى فوق سطح الماء ، متخطية بذلك أحكام معظم القواعد النافذة في هذا الشأن .

٤١ - واقترحت الدولة القائمة بالإدارة أن تستفيد الحكومة من حقها في نزع الملكية عن طريق قيامها على الفور بتسديد القيمة التجارية للأراضي المكتسبة . بيد أنه نظرا للافتقار إلى الأموال ، لم يكن في وسع الحكومة ممارسة هذا الحق . وبضغط من الجمهور والمجتمع الدولي ، عرضت الجمعية الدانمركية التابعة لشركة جزر الهند الغربية على الحكومة بيعها جميع أسهمها مقابل مبلغ مقداره ٦٥ مليون دولارا . ولكنها فرضت مهلا مستحيلة لتوقيع العقد والإكمال النهائي لعملية البيع ، مما أدى بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن العملية كلها عبارة عن مجرد مناورة . كما أدى بالجمعية الدانمركية التابعة لشركة جزر الهند الغربية إلى اتخاذ قرار من طرف واحد بإنهاء المفاوضات .

(السيدة بورن)

٤٢ - ومن ناحية أخرى ، أعدت الجمعية الدانمركية "شركة جزر الهند الغربية" مشروعا لاستغلال الأراضي التي حصلت عليها والمناطق المتاخمة ، ومن شأن تنفيذ هذه الخطة أن يؤدي إلى آثار مدمرة ، ولاسيما بالنسبة للوسط البحري . وفضلا عن ذلك يبدو أن الجمعية الدانمركية "شركة جزر الهند الغربية" ، بتقديمها الوثائق ذاتها اللازمة من أجل الحصول على الترخيصات ومن أجل الأراضي التي تم الحصول عليها والمناطق المتاخمة لها ، كانت تود أن تطبق على هذه المناطق المتاخمة لها النظام المواتي ذاته المطبق على الأراضي التي حصلت عليها .

٤٣ - وأخيرا نظرا لأن هذه المسألة هي قبل كل شيء ، قضية سيادة ، طلبت السيدة بورن من الأمم المتحدة بإلحاح إقناع السلطة القائمة بالإدارة بتقديم كل المساعدة اللازمة التي تسمح للإقليم بتسوية هذه المشكلة .

٤٤ - انسحبت السيدة بورن .

٤٥ - الرئيس : أشار إلى أنه أبلغ أعضاء اللجنة خلال الجلسة الثانية بأن ممثل حكومة جزر فرجن الأمريكية يود التحدث في الجلسة الحالية . ورهنا بموافقة الأعضاء ، ووفقا للممارسة المتبعة فإنه يقترح على اللجنة دعوة الممثل إلى الإدلاء ببيانه .

٤٦ - وقد تقرر ذلك .

٤٧ - السيد كوربين (ممثل حكومة جزر فرجن الأمريكية) : قال نظرا لأن القرار الشامل الذي وافقت عليه اللجنة الخاصة يعكس بصورة كاملة الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، فإنه يوصي اللجنة باعتماده . وقال إن مقررات وقرارات الجمعية العامة المتعلقة بموضوع إنهاء الاستعمار تطبق تطبيقا ناقصا بسبب عدم وجود آلية لمراقبتها .

٤٨ - وأشار إلى أن المشتركين في الحلقة الدراسية الإقليمية المعنية بالأقاليم الجزرية ، التي عقدت في غرينادا في عام ١٩٩١ أكدوا من جديد في التوصيات الهامة التي اعتمدوها (انظر الوثيقة A/AC.109/1114) ، دعمهم لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وشددوا بصفة خاصة على ضرورة تطبيقه على الأقاليم المستعمرة الباقية دون فرض أية شروط أو تحفظات ، وطلبوا إعداد برامج مكرسة بصورة خاصة لتوجيه ومساندة تنميتها الاقتصادية ، كما أكدوا على ضرورة إدخالها في برامج منظومة الأمم المتحدة المعدة في إطار العقد الدولي لمنع الكوارث الطبيعية ، وطلبوا قبولها بصورة متزايدة

(السيد كوربين)

في المنظمات دون الاقليمية والاقليمية والدولية ، والتمسوا من اللجنة الخاصة التعاون مع الفريق العامل المعني بالبلدان غير المستقلة التابع للجنة التنمية والتعاون لمنطقة جزر البحر الكاريبي ، واقترحوا اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح لممثلي الحكومات المنتخبة في هذه الأقاليم بالمشاركة بصفة مراقبين في اجتماعات اللجنة الخاصة واجتماعات لجنتها الفرعية ، وكذلك في الاجتماعات التقنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي اجتماعات الجمعية العامة ، كما طلبوا تكثيف نشر المعلومات الخاصة بإنهاء الاستعمار لدى سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأن تقوم الأمم المتحدة بوضع آلية تمثل مصالح هذه الأقاليم وتعرف باحتياجاتها .

٤٩ - وأعرب عن أسفه لأن منظومة الأمم المتحدة ، وعلى غرار ما حدث في الماضي ، لم تضع في اعتبارها التوصيات التي صاغها ممثلو هذه الأقاليم . ولاحظ أنه لم يجر حتى تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة في ميدان إنهاء الاستعمار ورد ، في هذا الصدد ، الحجة القائلة إن سبب ذلك يعود لصعوبات تتعلق بالميزانية . وقال إن على الأمم المتحدة أن تتكيف مع الحالة بالقضاء على الاستعمار وأن تعمل لصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبوسع منظمة الأمم المتحدة أن تستفيد من عملية إعادة تشكيل هياكلها ، الجارية حاليا ومن الوضع الدولي من أجل إنهاء الاستعمار عن طريق ضمان مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عملية تقرير المصير وذلك على نحو ما دعا إليه الأمين العام في وثيقته المعنونة "برنامج للسلم" .

البند ١٨ من جدول الأعمال : تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/23 (الأجزاء ثانيا إلى سابعا) ، A/47/506 ، A/C.4/47/2 و Add.1 من ١ إلى ٣ ، A/C.4/47/3 ، A/C.4/47/4 ، A/C.4/47/6 ، إلى ٨ ، A/C.4/47/12 ، A/AC.109/1077 إلى 1106 ، و 1108 إلى 1113 ، و 1116 إلى 1120 ، و 1123 إلى 1125 ؛ A/AC.109/L.1785 ، و S/23299 ، S/23362 ، و S/24040 و S/24464)

البند ٩٨ من جدول الأعمال : المعلومات الواردة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/47/189 ، A/47/204-S/23887 ، A/47/240 ، A/47/473)

البند ٩٩ من جدول الأعمال : أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الأجنبية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي (A/C.4/4715)

البند ١٠٠ من جدول الأعمال : تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/281 و Add.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/47/3 (الفصلان الأول والخامس ، الفرع باء) و E/1992/85)

البند ١٠١ من جدول الأعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/47/486)

٥٠ - السيد شيارادیا (الأرجنتين) : تحدث باسم الأرجنتين والبلدان التالية : اكوادور ، أوروغواي ، باراغواي ، بوليفيا ، شيلي ، فنزويلا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيكاراغوا وهندوراس وأكد من جديد تعهد هذه البلدان بقضية إنهاء الاستعمار ومساندتها لأعمال اللجنة الرابعة ولجنة الأربعة والعشرين الخاصة . وقال رغم أن هذا المجال هو ميدان حققت فيه الأمم المتحدة أكبر قدر من النجاح ، إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل الفراغ من عملية إنهاء الاستعمار نظرا بوجه خاص للصورة الخلفية الراهنة للحالة الدولية التي تمر بأوج تطورها .

٥١ - ورحب المتحدث في هذا الصدد بتنقيح برنامج العمل وإدماج اللجنتين الفرعيتين التابعتين للجنة الخاصة وقال إن من دواعي تشجيعه أن هذا الاتجاه يحظى بالتعزيز ويؤدي إلى نتائج محسوسة تشمل فائدتها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك عملية إنهاء الاستعمار عموما .

٥٢ - وقال إنه يسلم في الوقت نفسه بالتقدم الذي أحرزته اللجنة الرابعة بصدد الحصول على توافق الآراء بشأن عدد كبير من المسائل ويرى أنه ينبغي تعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال بغية التوصل إلى حلول منهجية وصيغ جديدة تتمشى مع التغييرات الحاصلة في الحالة الدولية ، نظرا لأن الهدف النهائي هو التطبيق الكامل لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) فيما يتعلق بآخر الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي .

٥٣ - وقال السيد شيارادیا إنه باسم البلدان التي يتحدث بالنيابة عنها يعرب عن ارتياحه للعلاقات المنسجمة التي يجري تعزيزها بين اللجنة الرابعة واللجنة الخاصة ولحدوث تكامل حقيقي بين أنشطة هذين الجهازين . ومن المفيد جدا في هذا الصدد أن ينسق مكتبا اللجنة واللجنة الخاصة أعمالهما بصورة منتظمة سواء خلال الدورة العادية للجمعية العامة أو أثناء انعقاد دورة اللجنة الخاصة .

(السيد شيارادیا ، الأرجنتين)

٥٤ - وأوضح أن تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) وإكمال عملية إنهاء الاستعمار يتطلبان جهودا مشتركة من جانب السلطات القائمة بإدارة الأقاليم وأجهزة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة . وحث ، في هذا الصدد ، السلطات القائمة بالإدارة على تقديم معلومات مستكملة ومنتظمة عن التطور السياسي ، والاقتصادي والاجتماعي ، بصفة خاصة تقديم البيانات الاقتصادية والديمغرافية الخاصة بالأقاليم التي تقوم بإدارتها . وينبغي أيضا للدول القائمة بالإدارة أن تتيح المجال لقدوم بعثات زائرة يكون باستطاعتها ، بفضل الاتصالات المباشرة مع السكان ، أن تزود المنظمة بالمعلومات التكميلية اللازمة .

٥٥ - وبالمثل ، ينبغي للأمم المتحدة والدول القائمة بالإدارة أن تتأكد بصورة مشتركة من أن السكان الأصليين يحصلون على المعلومات اللازمة عن الخيارات المطروحة أمامهم فيما يتعلق بالقرارات المتصلة بمستقبلهم السياسي . ويتعين أيضا إعلام سكان هذه الأقاليم بالإمكانيات الاقتصادية التي تتيحها لهم برامج تنمية مواردهم الطبيعية - التي ينبغي أن يتمكنوا من التصرف بها بكل حرية - وكذلك فيما يتعلق بحماية البيئة . وينبغي من جهة أخرى تحاشي استخدام الأقاليم المستعمرة والمناطق المتاخمة لإجراء تجارب نووية أو نشر أسلحة نووية أو أية أنواع أخرى من أنواع أسلحة الدمار الشامل ، أو استخدامها لأية أغراض أخرى غير شرعية كالاتجار بالمخدرات أو غسل الأموال المتأتية من المخدرات . وقال إنه لابد من الإشارة أيضا الى أن إقامة قواعد عسكرية في الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي ، من الممكن أن تشكل ، غالبا ، عقبة في طرق تطبيق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

٥٦ - وقال إن من الأهمية بمكان أيضا وجود قاعدة اقتصادية كافية تستند إليها الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير ممارسة حقيقية ، ويجدر في هذا الصدد الانتباه إلى ضرورة عدم السماح للأنشطة الاقتصادية الأجنبية بأن تتضارب مع هذه المقاصد . وبناء على ذلك ينبغي العمل على ضمان تنفيذ عملية تنمية الموارد الطبيعية في إطار التنمية المستدامة واستخدام المنافع المتحصلة منها لخدمة مصالح سكان هذه الأقاليم .

٥٧ - وأوضح السيد شيارادیا أن مجموعة البلدان التي يتحدث باسمها تؤكد من جديد أنه يتعين على الأمم المتحدة وخاصة الأجهزة التي تهتم بموضوع إنهاء الاستعمار ، الاستمرار في اشتراكها بصورة فعالة في مختلف مراحل عملية إنهاء الاستعمار فيما يتعلق بآخر الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وذلك في إطار تطبيق القرار ١٥١٤ (د - ١٥) .

٥٨ - أما فيما يتعلق بمنطقة أمريكا اللاتينية ، أعلن السيد شيارادیا إن هذه البلدان ، نظرا للحالة الراهنة للعلاقات الثنائية القائمة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،

(السيد شيارادیا ، الأرجنتين)

مقتنعة بأن التفاهم بين هذين الشعبين سوف يسهل عملية استئناف المفاوضات الهادفة إلى التوصل لحل عادل ونهائي للخلاف المتعلق بالسيادة على جزر ملفن .

٥٩ - أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، ذكر أن البلدان التي يتحدث باسمها تطلب من الطرفين التعاون مع الأمين العام وممثله الخاص تعاونا تاما من أجل تطبيق أحكام خطة الأمم المتحدة للسلم التي صادق عليها مجلس الأمن ودعمها في قراريه ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) بغية التوصل إلى تنظيم استفتاء حر ونظامي يسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير ، وذلك بمشاركة نشطة من جانب الأمم المتحدة عن طريق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية .

٦٠ - وبالنسبة لمسألة كاليدونيا الجديدة ، قال إن هذه البلدان ترى أن الحوار بين الأطراف المعنية يشكل الآلية الأكثر ملاءمة للتوصل إلى حلول عادلة ولاتخاذ التدابير الضرورية ، في إطار اتفاقات ماثينيون من أجل تمكين سكان كاليدونيا الجديدة من ممارسة حقهم في تقرير المصير في أفضل الظروف في عام ١٩٩٨ .

٦١ - وفيما يتعلق بتيمور الشرقية ، تعرب هذه البلدان عن تأييدها الحازم للحوار الذي بدأ بين الحكومتين الاندونيسية والبرتغالية برعاية الأمين العام وهي تأمل في أن ينتهي الحوار بالتوصل إلى حل عادل ودائم .

٦٢ - وقال إن المجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول القائمة بالإدارة متفقة في القول بأن الاستعمار هو مغالطة تاريخية ولم يعد له مكان في الساحة الدولية الراهنة . ولذلك ينبغي أن يكون من السهل التوصل بسرعة إلى إكمال عملية إنهاء الاستعمار مع التأكيد ، في هذا الصدد ، على أن الحالات الاستعمارية القليلة المتبقية لا تقل أهمية عن تلك الحالات التي تمت تسويتها فعلا بموجب صيغ شتى . وختم بيانه قائلا إن تحقيق ذلك لا يتطلب سوى وجود إرادة سياسية ، وانه مهما كانت الصعوبات فإن الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها ملزمون بإيصال هذه العملية إلى نهاية سعيدة .

٦٣ - السيد ايفانز (المملكة المتحدة) : تحدث باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء فأكد على أن إنهاء الاستعمار هو ميدان تحقق فيه نجاح خارق خلال فترة ما بعد الحرب . وقال إن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور أساسي في هذا الصدد ، وإنه يجدر دعم مبدأ حق تقرير المصير والاجراءات المتفقة مع أحكام الميثاق التي تهدف إلى القضاء على الاستعمار مهما كان مكان وحجم الاقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي ومساحته .

(السيد ايفانز ، المملكة المتحدة)

٦٤ - وأشار إلى إن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء والوفود الأخرى التي انضمت اليها قد استرعت الانتباه في السنة الماضية إلى أن مشاريع القرارات والمقررات التي قدمت إلى اللجنة قد انطوت على عناصر وأحكام لم تعر أي اهتمام للمصالح الحقيقية للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأنه لمن دواعي الأسف حقا أن نلاحظ أنه لم يطرأ أي تغيير على المشاريع . فهي مستندة إلى المبدأ غير المقبول القائل بأن هذه الأقاليم لم تحصل على إذن من الدول القائمة بالادارة لممارسة حقها في تقرير المصير . وقال إنه ينبغي التوقف عن استخدام لهجة عدائية دون وجه حق ، وعن الرجوع إلى مسائل وبنود جدول أعمال ليست لها أية صلة بأعمال اللجنة ولا بمصالح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وهكذا فإن من دواعي كثير من خيبة الآمال أن نقرأ مرة أخرى في المشاريع المقدمة إلى اللجنة الرابعة أشارات إلى الفصل العنصري الذي لم يعد ثمة أي مجال لمعالجته في إطار القضاء على الاستعمار منذ أن حصلت ناميبيا على استقلالها في آذار/مارس ١٩٩٠ . وبالمثل ، فإن من دواعي الأسف الاضطلاع بدراسة مشروع مقرر يتصل بأنشطة عسكرية ، نظرا لأن هذه المسألة لم تجر احالتها إلى اللجنة الرابعة .

٦٥ - وذكر أنه إذا كان يتعين الترحيب بموضوع ترشيد أعمال اللجنة ، فإنه يتعين متابعة هذه العملية ولاسيما عن طريق إدماج جدول أعمال اللجنة الخاصة في أعمال اللجنة الرابعة مع الحفاظ على الولايات المختصة لكل من الجهازين .

٦٦ - وأعلن في ختام بيانه أن هناك موضوعين اقليميين يتسمان بأهمية خاصة بالنسبة للجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء : ففي الصحراء الغربية ، تؤيد الجماعة الأوروبية جهود الأمين العام والاجراء الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وأن الجماعة تأمل في أن يتم تنظيم الاستفتاء على النحو المنتظر . وبالنسبة لتيمور الشرقية ، ترحب الجماعة ترحيبا عميقا بعملية استئناف الحوار بين الحكومتين الاندونيسية والبرتغالية وتتطلع إلى انتهاء هذا الحوار إلى تسوية شاملة تكون عادلة ومقبولة دوليا .

٦٧ - السيد مينو (بابوا غينيا الجديدة) : أعلن عن مساندته لمبادرة الأمين العام الملائمة تماما المتمثلة بـ "برنامج للسلم" وقال إن بلده يتعهد بالتعاون مع الدول الأخرى من أجل تسوية القضايا الهامة المطروحة أمام المنظمة ولاسيما في ميدان القضاء على الاستعمار ؛ وإنه يتعين على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احترام الالتزامات التي تقع على كواهلها بموجب أحكام الميثاق ، وتنفيذ قرارات الجمعية العامة . ولاحظ السيد مينو أنه ، منذ اعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ حصل ما يربو على ثمانين مستعمرة وإقليما تابعا على الحكم الذاتي أو الاستقلال ، ولكن عملية إنهاء الاستعمار لم تستكمل

(السيد مينو ، بابوا غينيا الجديدة)

حتى الآن ويجب أن تظل مسألة ذات أولوية إذا ما أريد تنفيذ قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المتصل بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

٦٨ - وقال إن التدابير التي تم اتخاذها بالفعل من من أجل تعديل تكوين اللجنة الخاصة بحيث تستجب للاهتمامات التي أعربت عنها الوفود هي مشجعة لاسيما ما يتصل منها بموضوع ادماج اللجنتين الفرعيتين ، وكذلك جمع وترشيد نصوص القرارات والمقررات وتنسيق صياغاتها . وحث على وجوب استمرار عملية التكييف من أجل تمكين اللجنة من العمل بفعالية إلى أقصى حد ممكن ، بيد أنه يجدر في ذلك مراعاة احتياجات الأقاليم المعنية وأوضاعها الخاصة .

٦٩ - وأشار إلى إن معظم الأقاليم التي ما فتئت غير متمتعة بالحكم الذاتي حتى الآن هي عبارة عن جزر صغيرة واقعة في المحيط الهادئ وفي حوض منطقة البحر الكاريبي ، وإن مواردها محدودة وأنها ضعيفة أمام الكوارث الطبيعية وأمام الاستغلال غير المخطط لموارها الطبيعية ، فضلا عن ضعفها أمام الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال المتأتية من هذا الاتجار . وأعلن أن تعاون الدول القائمة بالادارة ، الذي يعتبر التزاما يقع على كواهلها بموجب أحكام المادة ٧٣ من الميثاق ، هو أمر لابد منه في هذه الميادين شأنه شأن تطبيق خطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

٧٠ - وذكر أن الحلقات الدراسية المعنية بإنهاء الاستعمار ، التي تم عقدها منذ عام ١٩٩٠ قد ثبتت فائدتها ولاسيما على صعيد نشر المعلومات ، وعلى هذا يصبح من المفيد أيضا العمل على تنظيم حلقات أخرى . وأضاف أن بابوا غينيا الجديدة ، من جانبها ، سوف تستضيف في عام ١٩٩٣ الحلقة الدراسية الاقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن انهاء الاستعمار . وإن اشتراك ممثلي الأقاليم في هذه الحلقة هو أمر أساسي كما أن من الواجب تزويد هذه الأقاليم بالمعونة المالية لهذا الغرض .

٧١ - وأعلن أن بابوا غينيا الجديدة ترحب بالتدابير الايجابية التي اتخذتها سلطات جنوب افريقيا خلال السنة المنصرمة بغية القضاء على الفصل العنصري ، بيد أنه ينبغي الابقاء على الجزاءات الى أن يطبق نظام جنوب افريقيا الاعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الافريقي ، تطبيقا تاما بكامل عناصره .

٧٢ - وأما فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، فقال إنه ينبغي التطلع إلى تعاون الأطر المعنية تعاونا تاما من أجل تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة .

(السيد مينو ، بابوا غينيا الجديدة)

٧٣ - وأعرب في ختام بيانه عن أمله في أن يتم اتخاذ مبادرات مماثلة أيضا فيما يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم التابعة الأخرى بما في ذلك كاليدونيا الجديدة ، وأن يتاح لسكانها ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال طبقا لما ورد في الميثاق والاعلان . وطلب من الجمعية العامة تزويد اللجنة الخاصة واللجنة الرابعة بالوسائل اللازمة لمتابعة أنشطتهما بغية بلوغ الأهداف المعلن عنها في قرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ : القضاء التام على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ .

٧٤ - السيدة ليو شا (الصين) : قالت إن سنة ١٩٢٢ هي السنة الثانية للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، الذي يعتبر مهمة تاريخية هامة مناطة بالأمم المتحدة . وإن سكان المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تمكنت منذ عدة عشرات من السنين ، وبوحي من الاعلان المتعلق بالقضاء على الاستعمار ، من التحرر من العبودية الاستعمارية والحصول على الاستقلال . وهكذا انهارت البنية الاستعمارية مدللة بذلك على أن مسار التاريخ محتوم .

٧٥ - لكن رغم ما أحرز من انتصارات مثيرة ، فإن آثار الاستعمار لم تستأصل بعد استئصالا تاما . فلا يزال يوجد ثمة إثنا عشرة أقليما من الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ينبغي أن تمارس حقها في تقرير المصير وتحصل على استقلالها . فقد دأبت الصين دائما على التأكيد على وجوب تمكن هذه البلدان من اختيار وضعها السياسي من تلقاء ذاتها وتسوية المسائل الخاصة بتنميتها الاقتصادية بصورة مستقلة . فليس لأي بلد الحق في وضع قوات أو إنشاء قواعد عسكرية في هذه الأقاليم . وإن من واجب الكيانات الاقتصادية الأجنبية العاملة في هذه الأقاليم احترام مصالحها احتراما كاملا . كما أن من واجب الدول القائمة بالادارة تعزيز تنمية السكان المحليين في جميع الميادين .

٧٦ - وأعلنت أن الصين تؤيد اجراء الأمم المتحدة الهادف إلى القضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ . وهي ترحب باسهامات اللجنة الخاصة وتؤيد التوصيات الواردة في تقريرها .

٧٧ - وذكرت ان عبء عمل اللجنة قد تقلص إلى حد كبير بالنسبة للستينات والسبعينات . ولذلك فهي تعرب عن ترحيب الوفد الصيني بالتدابير التي تم اتخاذها لتحسين فعالية اللجنة الخاصة ، مثل ادماج اللجنتين الفرعيتين والاتفاق على اتخاذ قرار شامل في هذا الصدد . وأعلنت في ختام بيانها عن استعدادها لمتابعة هذا المنحى والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى بغية الوصول في وقت مبكر إلى القضاء على الاستعمار قضاء تاما .

٧٨ - السيد ريبييرو (البرازيل) : لاحظ أنه مع كل هذا النجاح الذي أحرزته الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الاستعمار ، يبدو من السهل اهمال تناول بعض المسائل الأخيرة المتعلقة بالاستعمار بحجة أنها لا تنطوي إلا على أولوية ضئيلة ، وعلق على ذلك قائلا إن هذا الأمر غير صحيح . وأعلن أنه يود في هذه المناسبة أن يحيي الدبلوماسي البرازيلي السيد هوياييس الذي كان في أوائل الستينات أحد السباقين الذين ناضلوا من أجل نصرة المبادئ النبيلة الخاصة بالقضاء على الاستعمار ، وأضاف أن مهمة السيد هوياييس وزملائه التي بدأت منذ ٣٠ عاما ما زالت ناقصة رغم اقترابها من نهايتها .

٧٩ - وقال إن الوفد البرازيلي يود استرعاء الانتباه إلى الدور الذي تضطلع به لجنة الأربعة والعشرين ، التي يترتب عليها ، بغية تيسير أعمال اللجنة الرابعة ، أن تواصل تحسين وتنويع أعمالها ، واضعة في اعتبارها ضرورة صياغة مقرراتها على نحو يتيح المجال لتكييفها مع حقيقة دولية هي في أوج تطورها . فالهدف يظل هو نفسه - أي تعزيز مبدأ حق تقرير المصير إلى أن يتم تحقيق القضاء التام على الاستعمار - ولكن ينبغي للجنة بوجه خاص الحرص على تطوير القاعدة السياسية والاقتصادية للأقاليم من أجل ضمان ممارستها حق تقرير المصير والحصول على الاستقلال .

٨٠ - وقال إن هذا يقودنا إلى مسألة الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي . فالبرازيل تؤيد دون تحفظ مبدأ وضع أساس اقتصادي سليم ؛ لأن التقدم الاقتصادي للشعوب المستعمرة هو هدف مقدس في ميثاق الأمم المتحدة من الممكن أنه يشكل قوة قاهرة في مجال انجاز هدف تقرير المصير . ولذلك يجدر بالأمم المتحدة وبالدول القائمة بالادارة أن تعمل معا وبدون قيد ولا شرط على ضمان عدم تسبب الأنشطة الاقتصادية في الحاق أية اضرار بالبيئة ، وضمان استخدام المنافع المتحصلة من هذه الأنشطة لصالح سكان هذه الأقاليم . ولذلك يتعين تحاشي استخدام الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والمناطق المتاخمة لها لأغراض التجارب أو نشر أو تخزين الأسلحة النووية وأية أسلحة الدمار الشامل الأخرى . ومن المفيد ايضا إعادة تقييم دور المنشآت والقواعد العسكرية في هذه الأقاليم التي من الممكن أن تشكل ، والتي تشكل بالفعل في أغلب الأحيان ، عقبة في طريق تنفيذ مبادئ الميثاق والاعلان خاصة في هذا الوقت الذي تنازلت فيه المناقشات السياسية والايديولوجية عن مواقعها لتعطي السيادة للتعاون والوئام .

٨١ - وقال فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية ، إن البرازيل ترحب بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن الاستفتاء والتدابير المتخذة من جانب الأمين العام وممثله الخاص من أجل السماح لسكان الصحراء الغربية بتقرير مصيرهم السياسي بحرية . وأعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار A/C.4/47/L.2 بتوافق الآراء .

(السيد ريبييرو ، البرازيل)

٨٢ - وقال بالنسبة لمسألة تيمور الشرقية ، إن الوفد البرازيلي قد لاحظ بارتياح الاتصالات الجارية بين الحكومتين البرتغالية والاندونيسية تحت رعاية الأمين العام ، والهادفة إلى تهيئة جو ملائم لاجراء مفاوضات أساسية بشأن تقرير المصير لشعب تيمور . وقال إن هذه الوقائع تبعث على التشجيع ، ويأمل الوفد البرازيل أن تخلص هذه المفاوضات إلى حل منصف وكلي لهذه المسألة ويكون مقبولا دوليا .

٨٣ - وأخيرا ، فإن البارزيل تنضم إلى الأرجنين في الاعراب عن أملها في أن يكون التفاهم الحالي بين الأرجنتين والمملكة المتحدة عاملا مساعدا على استئناف المفاوضات من أجل التماس حل منصف ونهائي للنزاع حول السيادة على جزر ملفي .

٨٤ - وقال إن نهاية الحرب الباردة أصبحت أحد المحركات في السياسة العالمية . ويرى الوفد البرازيلي أن اللجنة الرابعة قادرة بسبب واقعها التاريخي على التأثير بصورة ايجابية على عملية إعادة تشكيل الهياكل الدولية . وقال إن هذا الزمن الراهن غني في قضاياه ولكنه فقير فيما يتعلق بالاستجابات التي تدعو إلى الارتياح . والحال أن الرد على هذه القضايا متوفر في وثائق اللجنة بذاتها . وإن اضفاء الطابع الديمقراطي على النظام الدولي قد بدأ بحصول معظم سكان العالم على حق تقرير مصيرهم . فإذا كان العالم يبحث عن تنظيم المجمع الدولي على أساس ديمقراطي تماما ، وعن بناء عالم يحترم المبادئ الديمقراطية ويتقيد بتطبيقها ، ينبغي ألا يحرم أي اقليم مستعمر من حقه في تقرير مصيره ، وهو الحق الذي ينتهي ، في نهاية المطاف ، إلى مبدأ السيادة الشعبية ، وهكذا ، فإن التغييرات الحاصلة في السيناريو الدولي وكذلك الدروس التي من الممكن استخلاصها ، تؤكد مدى أهمية العمل على مدى اهمية العمل على إزالة آخر الحالات الاستعمارية . وهذا أمر يظل من مهام اللجنة الرابعة . وهو من مسؤوليتها . وسيكون بمثابة اسهامها المفيد في بناء عالم يتحلى بالديمقراطية الحقيقية .

٨٥ - السيد جيني (اندونيسيا) : قال في معرض ممارسته لحقه في الرد إن حكومته ترفض النظر بما يسمى بمسألة تيمور الشرقية ، لأن سكان تيمور الشرقية قد مارسوا بكل حرية ، حقهم الشرعي في تقرير المصير بتوافق تام مع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ، وكانت النتيجة هي الرغبة الواضحة التي لا يمكن نكرانها في ادماج تيمور الشرقية في جمهورية اندونيسيا . وقال إن المبادئ والمقاصد العزيزة على جميع أعضاء اللجنة كانت موضع احترامنا الكامل وإن عملية حق تقرير المصير قد أتاحت المجال لوضع نهاية لفصل طويل من تاريخ الاستعمار في اندونيسيا . ولاعطاء صورة عن مدى اندماج سكان مقاطعة تيمور الشرقية بالمجتمع الاندونيسي اندماجا كاملا ، أعلم السيد جيني اللجنة أنه أثناء

(السيد جيني ، اندونيسيا)

الانتخابات الأخيرة العامة للنواب في البرلمان الاقليمي وفي الجمعية الوطنية ، التي أجريت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢ ، اشترك سكان تيمور الشرقية في المشاورات الشعبية بنسب عالية جدا . وهكذا فإنه لم يقتصروا على انتخاب ممثليهم فحسب بل انتخبوا أيضا حاكمهم السيد سواريس ، وهو الحاكم الخامس للمنطقة منذ اندماج تيمور الشرقية باندونيسيا . ومن هذا يتضح بشكل جلي أن سكان تيمور الشرقية قد عبروا عن رأيهم السياسي أن يشاركون في الحياة السياسية الاندونيسية مشاركة كاملة .

٨٦ - السيد ريبيرو - تيليز (البرتغال) : قال في معرض ممارسته حقه في الرد إنه حريص على الاشارة إلى أن تيمور الشرقية هي من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وخاضعة للولاية البرتغالية وأنها ترد في القائمة (التي وضعت بمعرفة الجمعية العامة) والتي تضم الأقاليم التي ينبغي أن تقوم اللجنة الرابعة وكذلك اللجنة الخاصة المعنية بالقضاء على الاستعمار ، بدراسة أحوالها وأنها لا تزال مشمولة بالفصل السادس من الميثاق . وفي الحقيقة ، لم تعترف الأمم المتحدة ولا المجتمع الدولي بتاتا بأن عملية القضاء على الاستعمار قد تمت بطريقة سليمة بالنسبة لتيمور الشرقية . وقال إن المجتمع الدولي الذي جدد تأكيده على حق سكان تيمور الشرقية في تقرير المصير لم يتقبل قط ما أسماه ممثل اندونيسيا "أعمال حرية الاختيار" تصرفا مقبولا . فضلا عن ذلك ، فإن اندونيسيا ما زالت حتى الآن ترفض تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي طلبت إليها سحب قواتها فورا من اقليم تيمور الشرقية الذي تحتله بصورة غير شرعية منذ الغزو الذي تم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ .

٨٧ - الرئيس : يشير إلى أن حقوق الرد محددة بمداخلتين لكل وفد : واحدة لكل موضوع وواحدة لكل جلسة ، وإن المداخلة الأولى لا ينبغي أن تتجاوز عشر دقائق والثانية خمس دقائق .

٨٨ - السيد جيني (اندونيسيا) : قال ممارسا حقه في الرد إنه يؤكد مرة أخرى أن عملية القضاء على الاستعمار قد طبقت تطبيقا حازما وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وأن النتيجة تمثلت في استقلال تيمور الشرقية عن طريق اندماجها مع اندونيسيا . وقال إن سكان تيمور الشرقية يعيشون في سلم ، وفي حالة من الاستقرار والأمن ، وهم يتمتعون تمتعا تاما بمزايا التقدم الذي هو حق يتمتع به جميع الاندونيسيين وأن هذا الواقع هو موضع اعتراف من جانب عدد متزايد من البلدان .

٨٩ - السيد ريبيرو - تيليز (البرتغال) : كرر مرة أخرى ، في ممارسته لحقه في الرد ، أنه لم يحصل بتاتا أي اعتراف من جانب الأمم المتحدة ولا من جانب المجتمع الدولي بأن عملية القضاء على الاستعمار قد انجزت بصورة سليمة فيما يتعلق بمسألة تيمور الشرقية .

البند ١٠٥ - من جدول الأعمال : تخطيط الموارد

٩٠ - الرئيس : أشار إلى أن الجمعية العامة قد أحالت إلى اللجنة الرابعة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ١٨ أيلول/سبتمبر البند ١٠٥ الذي يتناول تخطيط البرامج . وأن البرامج المتعلقة بذلك (١ و ٤) ترد في الوثيقة A/47/6 . وقال إن الدول الأعضاء التي تود التعريف بوجهات نظرها فيما يتصل بالبرامج قيد الدرس ينبغي لها أن تعرض وجهات نظرها هذه بصورة كتابية وأن تقدمها قبل يوم ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر إلى رئيس اللجنة لاحالتها إلى رئيس الجمعية العامة . وقال إنه إذا لم يسمح أي اعتراض فإنه سيفترض أن اللجنة توافق على هذا الاجراء .

٩١ - وقد تقرر ذلك .

البند ١٠١ من جدول الأعمال : التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٩٢ - الرئيس : أبلغ أعضاء اللجنة أنه قد تم تعميم مشروع القرار المتعلق بهذا البند وأن لديه نسخا اضافية منه في حالة الحاجة إليها . وطلب إلى أعضاء اللجنة دراسة نص هذا المشروع للنظر فيه لاحقا في الدورة الحالية .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥